مسارات التطبيع السعودي في ضوء العدوان على غزة

مارس 2024

مقدمة

قبل عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023، كانت المفاوضات بين السعودية والكيان الإسرائيلي بوساطة أميركية تتواصل، في سياق تذليل العقبات والتوصل إلى نقاط مشتركة فيما يخص الشروط السعودية للقبول بصفقة التطبيع. إحدى بنود التطبيع كانت تتعلق بتحصيل ضمانات معينة للفلسطينيين لرفع الحرج عن السعودية بصفتها راعية لمبادرة السلام العربية. وهو شرط كانت تريد المملكة السعودية استثماره لحفظ صورتها أمام العالم العربي والإسلامي.

لكن الحسابات التي فرضتها المعركة في غزة، واشتعال الجبهات الإسنادية لمحور المقاومة، والتهديد المباشر الذي قد يلحق بالمملكة السعودية من الجبهة الجنوبية تحديدًا جراء عمليات القوات اليمنية، فرض على السعودية إعادة حسابات الربح والخسارة من إتمام هكذا صفقة وفي هكذا توقيت، مع بروز انهيار الكيان الأمني والسياسي وانتفاء أي فعالية حالية لإقامة تحالف أمني معه، وتكشف التراجع البارز للدور الأميركي في المنطقة.

فيما يلي نستعرض الجوانب التي عملت عليها السعودية منذ انطلاق عملية طوفان الأقصى، في محاولة لتلّمس مدى أولوية الملف الفلسطيني حاليًا بالنسبة إلى مركز القرار السعودي، وبالتالي محاولة قراءة الحسابات السعودية وسيناريوهاتها المحتملة فيما يخص صفقة التطبيع.

أولًا: طوفان الأقصى وفرملة عجلات التطبيع

مما لا شكّ فيه أن عملية طوفان الأقصى أعادت الزخم إلى القضية الفلسطينية من جديد، ووجّهت ضربة قاسية إلى جهود التطبيع مع الكيان الإسرائيلي.

آخر المواقف قبيل "طوفان الأقصى" كان أوضحها من الجانب السعودي. ففي سبتمبر 2023، أطلق ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مواقف بارزة تخص التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، إذ أكد في مقابلة مع قناة فوكس نيوز، وهي المقابلة الأولى مع جهة إعلامية أميركية منذ 2019، الاقتراب أكثر فأكثر من التطبيع مع الكيان الإسرائيلي. ورأي أن التطبيع سيسمح لإسرائيل بأن تلعب "دورًا" في الشرق الأوسط بحسب قوله، آملا أن تسفر مباحثات التطبيع مع الكيان إلى اتفاق يجعل حياة الفلسطينيين "أسهل" على حد تعبيره.

كانت هذه مواقف محمد بن سلمان قبل أقل من شهر على عملية طوفان الأقصى وبداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023.

التحول الذي دخلت به المنطقة منذ ذلك التاريخ، يمكن أن يفسر لماذا باتت التصريحات تلك أبعد عن الواقع. ولعل هذا ما دفع شخصيات رسمية ومحللين إلى اعتبار أن عملية طوفان الأقصى إنما كان أحد أسبابها إفشال مساعي التطبيع السعودي مع إسرائيل. فقد صرح الرئيس الأميركي جو بايدن خلال حفل لجمع التبرعات لحملته الانتخابية أقيم في 21 أكتوبر 2023، أن "السعودية كانت تريد الاعتراف بإسرائيل، والهجوم الذي نفذته حماس كان يهدف إلى عرقلة تطبيع محتمل للعلاقات بين إسرائيل

والسعودية". وفي السياق نفسه، صرح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن عقب الهجمات، أنه "لن يكون مفاجئا أن يكون أحد الدوافع هو تعطيل الجهود الرامية إلى الجمع بين السعودية وإسرائيل". بلينكن الذي قاد جهود الدفع بهذه المحادثات قدمًا خلال زيارته للرياض في يونيو 2023، لم يحسم فشل هذه المحادثات، بل أكد أنها "لا تزال قائمة وستستغرق بعض الوقت". بدوره رأى السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام، أن هجوم حماس يبدو مصمما لوقف مساعي "السلام بين السعودية وإسرائيل"، لأنه في حال حصل سيكون كابوسًا بالنسبة إلى حماس، على حد وصفه.

هذه التصريحات الرسمية تقاطعت مع تحليل المتابعين، إذ أفاد مدير الشرق الأوسط في مجموعة الأزمات الدولية يوست هلتيرمان، بأن أحد دوافع حماس لشنّ العملية قد يكون الخشية من "تهميش إضافي مقبل للقضية الفلسطينية في نظر الفلسطينيين في حال طبّعت السعودية علاقاتها مع إسرائيل"، وكتب دينيس روس من معهد واشنطن، بأن التطبيع السعودي حدث يعدّ تحولًا ضخمًا، وحماس تحاول خلق ظرف يُصعّب التوصل إلى التطبيع، أو يمنعه.

تأثير الهجمات وما أحدثته من إعادة للحسابات السعودية، أو على أقل تقدير، فرملة لهذه الحسابات، تشي بها التصريحات والمواقف السعودية. في 13 أكتوبر 2023، نقلت وكالة رويترز عن مصدرين مطلعين بأن السعودية رفضت "ضغوطًا أمريكية لإدانة عملية طوفان الأقصى، قبل أن يعلن عن تبلّغ الجانب الأمريكي وقف محادثات تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، بحسب ما نسب موقع (إيلاف) السعودي من تصريح لمسؤول إسرائيلي في مكتب رئيس وزراء الكيان.

رد الجانب الأمريكي على هذه المواقف جاء من خلال مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان، والمقرب من الرئيس جو بايدن، إذ قال خلال إفادة بالبيت الأبيض في 13 أكتوبر، إن جهود التطبيع "لم تُرجأ"، لكن التركيز منصب على تحديات عاجلة أخرى. وفي مطلع شهر نوفمبر 2023، ذكر موقع "أكسيوس" الأميركي أن "السعودية لا تزال مهتمة" بمحاولة التوصل لاتفاق التطبيع، لافتًا إلى أن وفدا من الكونغرس الأميركي يترأسه السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام، زار المملكة بعد اندلاع حرب غزة والتقى ولي عهدها، وعاد برسالة مفادها أن السعوديين لا يزالون مهتمين بالتوصل إلى اتفاق.

لكن سقف توقعات الإدارة الأميركية في إتمام صفقة التطبيع قبيل الانتخابات الأميركية المقررة في نوفمبر 2024 تراجع بشكل ملحوظ، وهو ما ظهر في تصريحات المسؤولين الأمريكيين، ومن بينهم سوليفان الذي زار السعودية في ديسمبر 2023 والتقى ولي عهدها محمد بن سلمان، حاملاً معه ملف التطبيع، ضمن "الجهود الرامية إلى خلق ظروف جديدة تتيح السلام الدائم والمستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين".

تزامن انخفاض الحديث عن زخم المحادثات بتغير في نبرة التصريحات السعودية، إذ ارتفع سقف المطلب السعودي الخاص بالقضية الفلسطينية، بعدما كان مطلبًا هامشيًا، حسب ما كشفته التسريبات في إطار المحادثات التي سبقت عملية طوفان الأقصى. وقد تحدثت تقارير عدّة عن أن السعودية لا تضع الملف الفلسطيني كشرط أساسي ضمن شروط صفقة التطبيع، بل تناور من خلاله لضمان امتصاص ردة الفعل العربية والإسلامية.

وبعدما كان الحديث يتأرجح بين التمسك بالمبادرة العربية وشرط إقامة دولة فلسطينية والحديث عن تنازلات إسرائيلية تتضمن تحسين أوضاع الفلسطينيين من جهة، وإمكانية تنازل السعودية عن الشرط الفلسطيني لقاء الضمانات الأخرى من جهة ثانية، أعاد السابع من أكتوبر تصدّر الملف الفلسطيني لقائمة بنود المحادثات، مع تباين أجندات كل طرف من هذا الطرح. ضمن هذه المؤشرات، نُورد ردّ وزارة الخارجية السعودية على تصريح المتحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض، جون كيربي، وقوله إن إدارة الرئيس جو بايدن لا تزال تعمل على تحقيق التطبيع بين السعودية و"إسرائيل"، إذ قالت في بيان بتاريخ 07 فبراير 2024 إن "المملكة أبلغت موقفها الثابت للإدارة الأمريكية أنه لن يكون هناك علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ما لم يتم الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، وإيقاف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وانسحاب كافة أفراد قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة". سبق هذا البيان تصريح من وزير الاستثمار السعودي خالد بن عبد العزيز الفالح، خلال مشاركته في "منتدى بلومبيرغ للاقتصاد الجديد" في سنغافورة، إذ قال إن استمرار التطبيع بين بلاده وإسرائيل مشروط بحل سلمي للقضية الفلسطينية.

ولعلّ الموقف الأوضح جاء في مقابلة السفير السعودي في بريطانيا خالد بن بندر مع شبكة BBC، وتصريحه بأن "السعودية لا تزال تؤمن بإقامة علاقات مع إسرائيل، على الرغم من الخسائر الفادحة في الأرواح في غزة، ولكنه لا ينبغي أن يكون على حساب الشعب الفلسطيني".

مؤخرا في فبراير 2024، وعقب جولته الخامسة للشرق الأوسط، أعاد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، طرح إحياء الملف من جديد من خلال التأكيد على أن السعودية لا تزال مصممة على مواصلة الجهود نحو التطبيع مع "إسرائيل"، ربطًا بإنهاء الحرب على غزة ووضع مسار واضح وموثوق ومحدد زمنيًا لإقامة دولة فلسطينية.

إذًا، يتلخص الموقف السعودي الحالي من صفقة التطبيع مع "إسرائيل"، بكونها غير ممانعة للصفقة، بل راغبة فيها، لكنها تفضّل التريث في إبرامها، وتريد أن تخطو نحوها بتوقيتها الخاص وليس وفق الإيقاع الأمريكي الذي يستعجل صفقة تضمن مكاسب سياسية للرئيس بايدن قبيل انتخابات الرئاسة المقبلة.

ثانيًا: الموقف السعودي بين سياسة تصفير الأزمات والعدوان على غزة

ضربت عملية "طوفان الأقصى" عمق مفاوضات التطبيع السعودي - الأميركي للتوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات مع الجانب الإسرائيلي. في استطلاعٍ للرأي أجراه معهد واشنطن من 14 نوفمبر إلى 6 ديسمبر مع عيّنة تمثيلية وطنية من ألف مواطن سعودي، كان الموقف الشعبي السعودي من نتائج الحرب واضحًا، إذ وافقت الأغلبية الساحقة (91%) على أن "هذه الحرب في غزة هي انتصار للفلسطينيين والعرب والمسلمين، على الرغم من الدمار والخسائر في الأرواح". كما وافق (96%) على أنه "يجب على الدول العربية أن تقطع فورًا جميع الاتصالات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية وأي اتصالات أخرى مع "إسرائيل"، احتجاجًا على عملها العسكري في غزة".

إذا، لا تتعلق الحسابات السعودية بالصورة أمام العالمين العربي والإسلامي فيما لو تم التطبيع، بل يرتبط ذلك أيضًا بحسابات داخلية قد تكون قيادة المملكة مجبرة أن تحسب لها حسابًا، تفاديًا لمزيد من حالة العداء

للنظام وسياساته الخارجية. ورغم ذلك، يبقى هذين الحسابين قيد الدراسة في الميزان السعودي، نظرًا لأن المقابل يتعلق بمكاسب جوهرية تطمح لها المملكة، وتحديدا ولي عهدها ومشاريع رؤيته 2030.

تفرض علينا هذه الأرقام أن نعيد طرح السؤال التالي، هل يعبر الموقف الرسمي السعودي من الحديث عن تمسك بحقوق الشعب الفلسطيني عن موقف ثابت من القضية؟ أم أنه موقف للاستهلاك السياسي والإعلامي فقط؟

تحتاج الإجابة عن هذا السؤال، توسيع الرصد إلى ما يتجاوز التصريحات والبيانات الرسمية منذ بدء العدوان، إلى تتبّع مسارات المواقف على أرض الواقع. وبالفعل فقد أثار إعلان وقف السعودية للمباحثات مع الوسيط الأميركي فيما يخص التطبيع مع الكيان الإسرائيلي التساؤلات عما إذا كان الأمر يتعلّق بموقف حازم في ضوء الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، خاصة وأن مسار المفاوضات كان يشهد تقدّمًا ما قبل 7 أكتوبر، أم أنه لا يعدو كونه مجرد تكتيك سعودي بانتظار أن تنقضي الأحداث التي تشهدها المنطقة. وقد يقرأ البعض الإعلان بأنه خطوة متفق عليها سعوديًا مع طرفي المفاوضات، إلا أن أغلب القراءات ترى في الإعلان استغلالًا سعوديًا لمسار الأحداث لتجييرها لمصالح المملكة الخاصة.

مؤخرا، خطت الرياض نحو سياسة تصفير الأزمات خدمة لمشاريع محمد بن سلمان الاقتصادية، وتهيئة الظروف لتوليه عرش المملكة. من بين ذلك إطلاق حوار مع إيران وفتح باب لمفاوضات إنهاء العدوان على اليمن. وعليه فإن التوتر الحالي في المنطقة، لا يخدم أهداف ولي العهد، بل يعرقلها.

وهكذا فإن مركز القرار السعودي، ممثلًا بالحاكم الفعلي للبلاد محمد بن سلمان، يسعى للاستفادة القصوى من المأزق الإسرائيلي مع تنامي هجمات محور المقاومة ضمن معركة وحدة الساحات، والارتباك الأميركي في ضوء مجازر الإبادة الجماعية الإسرائيلية في ضوء الغضب العالمي والفشل في الحسم العسكري. وعليه، فإن تعقيدات الحرب جاءت لمصلحة السعودي، الذي يريد تحصيل مكاسب وتحسين شروط تفاوضه، من خلال الضغط بأوراق التفاوض. ولهذا، فقد ألقى بورقة الشرط الفلسطيني من جديد، في مسعى للضغط لا أكثر. وترى السعودية أنّ الضغط في هكذا ورقة مستحيل القبول بها إسرائيليًا إذ لا يمكن لحكومة نتنياهو أن تقدم أي تنازلات لصالح الفلسطينيين في ظل تواجد أحزاب متطرفة ضمن مكونات حكوماتها وهو ما يعني انهيارًا للائتلاف الحاكم.

لكن محمد بن سلمان يرى أنه في موقع تفاوضي أفضل، وأن طرفي المفاوضات في الجهة المقبلة أكثر حاجة لهذا الاتفاق في الوقف الحالي. أميركيًا، باتت الانتخابات الرئاسية على الأبواب والحزب الديمقراطي في أسوأ حالاته في ضوء تراجع مؤشرات التأييد في الشارع الأمريكي. استطلاع للرأي أجرته صحيفة نيويورك تايمز وجامعة سيينا، أظهر تراجع شعبية الرئيس الحالي جو بايدن في مواجهة منافسه المحتمل الرئيس السابق دونالد ترامب في الانتخابات المقررة في نوفمبر المقبل، إذ قال 48% منهم أنه سيختارون ترامب، مقابل 43% فقط لبايدن، في حال أُجريت الانتخابات اليوم. وحملت النتائج بعض الإشارات التحذيرية منها تراجع تأييد بايدن لدى فئات من الناخبين عادة ما كانت أصواتها شبه مضمونة للديمقراطيين، مثل العمال والناخبين من غير البيض، فيما قالت ولاية ميشيغان كلمتها في الانتخابات التمهيدية، معاقبة بايدن على موقفه الحالي من غزة. أما إسرائيليًا، فإن نتنياهو الغارق في أزماته السياسية، يحتاج إلى الاتفاق لتسويق انتصار سياسي في داخل الكيان، والمراهنة على قدرته في إظهار إمكانية اندماج الكيان في المحيط العربي.

مع بداية العدوان على غزة، زار وفد رفيع المستوى، يترأسه السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام السعودية، والتقى محمد بن سلمان إلى جانب مسؤولين سعوديين آخرين، وسمع الوفد من الجانب السعودية رسالة مفادها أن المملكة "لا تزال مهتمة بمحاولة التوصل لاتفاق تطبيع العلاقات مع إسرائيل". ومع بداية العام الجديد، جدد غراهم زيارته والتقى ابن سلمان في مخيمه الشتوي بالعلا، حيث ناقش الطرفان "تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية وعدداً من المسائل ذات الاهتمام المشترك". مطلع فبراير، نقلت وكالة رويترز عن مصادر مطلعة قالت إن السعودية لن تصر على أن تتخذ "إسرائيل" خطوات ملموسة لإقامة دولة فلسطينية، وستقبل بدلا من ذلك التزامًا سياسيًا بحل الدولتين، في محاولة للحصول على موافقة على اتفاق دفاعي مع واشنطن قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية. وللمفارقة، فإن التسريبات سبقت بأيامٍ تأكيد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي جون كيربي بأن بلاده تلقت ردًا إيجابيًا باستعداد الرياض وتل أبيب لمواصلة مناقشات التطبيع، رغم النفي السعودي الحازم وتجيير الإعلام السعودي للتسويق لهذا النفي.

رغم العدوان على غزة، توالت التصريحات الأميركية والإسرائيلية التي تؤكد أن قطار التطبيع يمضي في مساره وتؤكد رغبة الطرفين في إتمام الصفقة. إحدى هذه المواقف أطلقها رئيس كيان الاحتلال إسحاق هرتسوغ، إذ اعتبر أن تطبيع العلاقات مع السعودية هو مفتاح الخروج من الحرب، بحسب قوله. فيما أكد وزير الطاقة في حكومة الكيان إيلي كوهين أن التطبيع مع السعودية ممكن حتى لو رفضت "إسرائيل" التحرك نحو قيام دولة فلسطينية، وأن "المخاوف الأمنية المتعلقة بالمحور الإيراني ستتفوق على مطالب الرياض بأن يكون حل الدولتين جزءا من صفقة التطبيع". ينسجم هذا الموقف مع ما سربه السيناتور ليندسي جراهام عن لقائه مع ولي العهد السعودي على هامش مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار الذي عقد في السعودية، إذ قال إن ابن سلمان كان غاضبًا من عملية طوفان الأقصى وفُهم من كلامه أنه اعتبر ذلك عملًا إرهابيًا، وطالب بالرد الذي وصفه بضرورة أن يكون مدروسًا. وعلى المنوال نفسه، تنسجم مقابلة جاريد كوشنر مع قناة فوكس نيوز، حين أكد رغبة الحكومة السعودية في التطبيع وحماستها الكبيرة لذلك، قائلًا: "إحدى المفارقات هي أنك، كيهودي أمريكي، أكثر أمانًا في المملكة العربية السعودية الآن مما أنت عليه في حرم جامعي مثل جامعة كولومبيا".

ثالثًا: خطوات سعودية تجاه غزة

بالنظر إلى التبدلات السعودية في مقاربة براغماتية لسياساتها الخارجية، من منطلق تقديم المصالح الداخلية على حساب أي اعتبارات أخرى، والخوض في سياسة تصفير الأزمات، عملًا بمبدأ السعودية أولًا، فإن استخلاص حقيقة الموقف من القضية الفلسطينية قد لا يكون معقّدًا. نستعرض فيما يلي بعض الإجراءات والفعاليات التي شهدتها المملكة خلال العدوان على غزة:

أ- على المستوى الخارجي

1. قمة عربية طارئة

في 28 أكتوبر 2023، دعا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لعقد قمة عربية طارئة "لبحث تداعيات الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة". جاءت الاستجابة في الرياض بعد 35 يومًا من

العدوان، تحت مسمى القمة العربية الاسلامية الاستثنائية 2023 وهي قمة مشتركة بين دول جامعة الدول العربية ودول منظمة التعاون الاسلامي، عُقدت في 11 نوفمبر 2023 بمدينة الرياض، وزاحمت القمة العربية - الأفريقية المجدولة مسبقاً. أما مخرجاتها فجاءت على الشكل التالي:

- غلبة الخلافات بين حضور القمة مع تباين المقاربات وفق لمصالح ورؤية كل دولة.

- غياب أي قرار فعلي وبقاء القرارات تحت هامش الإدانات والخطابات التقليدية.

- عدم اتخاذ قرارات ملموسة تتمثل بقطع العلاقات أو تجميدها أو على الأقل سحب السفراء.

- غياب أي دعوة لمحاسبة الاحتلال على مجازره والاكتفاء بقرار كسر الحصار من دون طرح آلية لكيفية تطبيق ذلك.

- إعادة التأكيد على أن الحل الوحيد هو السلام واستعادة "ديباجة" حل الدولتين والتمسك بمبادرة السلام العربية.

- رغم إدانة جرائم الاحتلال، المساواة بين الضحية والجلاد من خلال إدانة قتل المدنيين.

2. اجتماع وزاري عربي

استضافت الرياض في 8 فبراير 2024 اجتماعًا عربيا تشاوريا ضمّ السعودية، ومصر، والأردن، وقطر، والإمارات، والسلطة الفلسطينية، وبحسب وكالة الأنباء السعودية فقد جدد المجتمعون دعوتهم إلى اتخاذ خطوات "لا رجعة عنها" نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية. لكن مصادر عبرية قالت إن المجتمعين ناقشوا تنسيق المواقف بشأن "اليوم التالي للحرب على غزة، والسبل التي يمكن من خلالها إصلاح السلطة الفلسطينية تمهيدا لإشراكها في إدارة القطاع بعد الحرب. واستخدام نفوذ الدول المشاركة في جهود إعادة الإعمار، بالإضافة إلى الاندماج الإقليمي المحتمل الذي قد يشمل إسرائيل، وفقًا للجهود التي تقودها واشنطن".

3. اجتماع التعاون الإسلامي

في 18 أكتوبر 2023، عقد في جدة اجتماع وزاري استثنائي لمنظمة التعاون الإسلامي، تم خلاله التأكيد على:

- رفض دعوات تهجير سكان قطاع غزة
- دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وعودة اللاجئين
- مطالبة المجتمع الدولي بتقديم مساعدات إنسانية وطبية وإغاثية عاجلة، وفتح ممرات إنسانية آمنة
- توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ووقف العدوان والرفع الفوري للحصار على غزة
- دعم حكومة فلسطين على كل المستويات وحراكها الدولي والقانوني

تبرز هذه المواقف غياب أي دعم لحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وموقف الدول العربية في مساندة حكومة السلطة الفلسطينية، مع غياب أي موقف فعلي لمحاسبة الاحتلال أو اتخاذ موقف فعال وجاد يدعم وقف العدوان.

وفي اجتماعهم الثاني في 5 مارس 2024، برز تغير في مواقف مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال التأكيد على:

- حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وتجسيد دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة
- حق الشعب الفلسطيني المشروع في الدفاع عن النفس لمواجهة العدوان الإسرائيلي
- مطالبة الدول كافة بتحمّل مسؤولياتها في توفير المساعدات الإنسانية من دون عوائق وبشكل كافٍ
- دعوة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى سرعة إنجاز التحقيق الجنائي في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، وجلب المجرمين إلى العدالة الدولية

برز خطاب مغاير إلى حد ما في الاجتماع الثاني الذي أتى مع توالي مجازر الإبادة الجماعية في غزة، وانتشار المجاعة في ظل الحصار المطبق. لكن الخطاب لم يتجاوز سقف الخطاب المعتاد من الادانات المتكررة، مع غياب إجراءات ملموسة على الأرض لكسر الحصار ومحاسبة الاحتلال. بل على العكس، جاء الاجتماع في ظل التنسيق الأمني الإسرائيلي مع السلطة الفلسطينية من جهة، والتنسيق مع الكيان للسماح بإسقاط مساعدات جوية لا تشمل الدواء. لا بل برزت أنباء عن مساع عربية لكسر الحصار المفروض من الجبهة الجنوبية في اليمن على كيان الاحتلال الإسرائيلي، من خلال طريق تجاري بري جديد يربط الإمارات بميناء حيفا عبر السعودية. وبحسب التقارير فإن الطريق التجاري يهدف إلى تجنب البحر الأحمر من خلال استخدام الطرق البحرية والشاحنات من خلال المرور عبر الإمارات والسعودية والأردن، وصولا إلى مرفأ حيفا في الكيان، من ثم إلى أوروبا. ويعد هذا الخط تجربة لمشروع طريق الهند ـ الخليج، والذي من المفترض أن يكون بديلا لطريق الحرير الصيني، وهو مشروع يتضمن شبكة شحن تتضمن نقلا بحريا وعبر السكك الحديدية، وتهلّل له أميركا لقطع الطريق أمام النفوذ الصيني في المنطقة. وبالفعل فقد وقعت الهند والإمارات اتفاقيات استثمارية وتجارية بما في ذلك اتفاق إطار لمشروع الممر التجاري في فبراير الماضي.

ب- على المستوى الداخلي

بالتوازي مع تمييع الموقف السياسي الرسمي السعودي تجاه حقيقة الموقف من العدوان على غزة، كانت القرارات السعودية على المستوى الداخلي أكثر تماهيًا مع هذا الموقف، وذلك من خلال:

- الهجوم الإعلام المنظم

مثّل الإعلام السعودي رأس حربة في الهجوم الممنهج على حركات المقاومة الفلسطينية وجبهات الإسناد في المنطقة. فعلى عكس البيانات الرسمية المساندة لحق الشعب الفلسطيني، كان الاعلام السعودي ومن ورائه الذباب الالكتروني التابع للديوان الملكي مباشرة، يشن هجمات تشويه لصورة المقاومة الفلسطينية،

ويشكك في عملية طوفان الأقصى محملًا حركة حماس مسؤولية الإبادة الجماعية والحصار والمجاعة، وتحميل حركة حماس مسؤولية إجهاض مسعى السلام في المنطقة الذي كانت السعودية تمضي فيه من خلال صفقة التطبيع. وإلى جانب تشويه صورة المقاومة، عملت وسائل الإعلام السعودية في سياق متزامن إلى تبني الرواية الإسرائيلية في أكثر من موقف، مساوية بين الجلاد والضحية.

- إقامة الحفلات والمهرجانات

رغم العدوان على غزة، إلا أن خطط ومشاريع السعودية لم تتأثر. مهرجانات واحتفالات ومنتديات وغيرها من الفعاليات استضافتها المملكة من دون أي تغيير في الجدول تماشيا مع تطور الأحداث واحترام للمجازر في غزة. ورغم الإدانات الواسعة لتجاهل المأساة الإنسانية في القطاع المحاصر، إلا أن هذا لم يحرك أثرا في مركز القرار ومن ضمنه هيئة الترفيه التي استضافت كبار الفنانين ومشاهير العالم لإحياء احتفالات الرقص والغناء.

- حملات ترهيب وقمع

وإلى جانب ما ذكر، شجّعت السعودية "شيوخ البلاط" على تشويه حركات المقاومة والتأكيد على أن الواجب الشرعي يحتم الاحتكام لولاة الأمر، وأن الدعوة للتظاهر أو التضامن خروج عن طاعتهم. كما شنت حملات ترهيب على مواقع التواصل الاجتماعي ضد المتضامنين مع غزة، وعمل الذباب الإلكتروني على الهجوم على أي موقف منتقد للقرارات السعودية.

رابعًا: مصير صفقة التطبيع السعودية ما بعد معركة طوفان الأقصى

قبل عملية طوفان الأقصى، كان الحديث عن قرب التوصل لاتفاق تطبيع العلاقات بين السعودية والكيان الإسرائيلي برعاية أميركية هو المهيمن على الساحة، مشفوعًا بحلحلة في الموقف الأميركي لناحية الشروط السعودية للقبول بالصفقة. وتنقسم شروط السعودية إلى قسمين:

أ ـ قسم يرتبط بمطالب لدى الأميركيين ويتضمن:

1- اتفاقية دفاع مشترك مصادق عليها من مجلس الشيوخ الأميركي بضمانات أمنيّة دفاعيّة شبيهة بالناتو.

2- برنامج نووي سعودي يمكنها من امتلاك تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم داخل أراضي المملكة.

3- استئناف لصادرات السلاح الأميركي إلى السعودية وتعهد بعدم إيقافها مستقبلاً. مع إمكانية الحصول على المزيد من المعدات العسكرية الأكثر تطوراً وتسهيل عمليات الشراء.

ب ـ قسم يتضمن قبول الكيان الإسرائيلي بحل الدولتين وإقامة دول فلسطينية.

لكن عملية طوفان الأقصى، فرضت نفسها بقوة على صفقة التطبيع. وبات الحديث عن بند هامشي لا تتمسك به السعودية ولا تضعه شرطًا أساسيًا للقبول بالتطبيع، أمرًا لا يمكن الإغفال عنه. إذ فرضت القضية الفلسطينية نفسها بقوة على المشهد الإقليمي والدولي، ليعاد أحياؤها من جديد بعدما كانت المراهنة

أنها باتت في غياهب التاريخ وإلى غير رجعة، وبات المتصدر هو الحديث عن اتفاقات "السلام" واندماج "إسرائيل" في المنطقة. وإن كان لا يجادل اثنان في القرار السعودي بالتطبيع، إلا أن البحث يدور في فلك تعديل سقف كل مطلب. وهو ما فسر جميع التصريحات السعودية التي باتت تدور في فلك التمسك بالبند الفلسطيني كشرط أساس. وبالتالي، تحتاج السعودية إلا انتزاع "انتصار" ما للفلسطينيين، ليبرر تطبيعها حرصًا على مكانتها على الساحة الإسلامية.

وضعت السعودية مصالحها الداخلية أولا، وفي مقدمة ذلك مشروع محمد بن سلمان الاقتصادي ورؤيته 2030، بما ينسجم مع السياسات الخارجية التي تأتي لتتناسب مع هذه التطلعات. وبالتالي فإن الحاجة إلى تصفير الأزمات وإعادة إحياء الحوار من دول المنطقة، هو ما تحتاجه رؤية ابن سلمان الرامية إلى تحسين وضع الاقتصاد وجلب الاستثمارات للبلاد. ولهذا لا تمانع السعودية بالمغامرة بصورتها كراعية للمقدسات الإسلامية، وهو ثمن باهظ مستعدة لأن تدفعه، في مقابل ضمان حصولها على شروطها. وبالتالي تراهن على خسارة موقعها الإسلامي، مقابل إقامة تحالفات إقليمية جديدة وحصولها على شراكات عسكرية وأمنية وتوليها أدوارًا جديدة في المنطقة.

لكن اشتعال الجبهات والتهديد المباشر الذي قد يلحق بالمملكة مع الجانب اليمني، ومع بروز انهيار الكيان الأمني والسياسي وانتفاء أي مشروع لإقامة تحالف أمني معه ومع تكشف التراجع البارز للدور الأميركي في المنطقة، قد تقبل السعودية بتوليفة ما لهذه الشروط الثلاث من دون أن يعني ذلك التنازل عنها.

وأمام التحولات في المنطقة، تشعر السعودية بتهديد على أمنها مع تعاظم قوة المحور المقاوم وإعادة تشكل قوى صاعدة في المنطقة تزامنا مع تقهقر المشروع الغربي والانسحاب الأميركي من المنطقة. وأمام الشكوك في الحماية الأميركية بعد الهجمات اليمنية في بقيق وخريص، تحتاج الرياض إلى تعهدات ملزمة أمريكيًا، لضمان عرش الوريث المستقبلي للمملكة. باختصار، يريد محمد بن سلمان دعمًا مفتوحًا لتوليه الحكم يضمن له مظلة حماية من أي تهديد داخلي قبل الخارجي ويعطيه استقرارًا لحكمه. لكنه قد لا يجد نفسه مستعجلا على إتمام الصفقة قبيل الانتخابات الأمريكية المقبلة. خاصة وأن الخصم المقابل لبايدن، هو دونالد ترامب، الذي تربطه علاقات وثيقة بابن سلمان، ويربطهما مشاريع اقتصادية عدة.

وهنا سؤال يطرح نفسه: في ضوء هذه المتغيّرات، ما هو الثمن الذي ستقبل به الرياض مقابل التطبيع؟

ضمن التغييرات في السياسات الخارجية خدمة للمصالح الداخلية، نشرت وكالة رويترز تقريرًا يكشف عن مساعي المملكة لإبرام اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة الأميركية قبيل الانتخابات الرئاسية. وانطلاقًا من الحاجة إلى تعزيز أمنها ذكرت المصادر أن السعودية في عجلة من أمرها لإنهاء الحرب على غزة، وأنها بحثت مع واشنطن أمر الضغط على الكيان الإسرائيلي لإنهاء الحرب مقابل تطبيعها والمساعدة في تمويل إعادة إعمار غزة. وأضافت المصادر أن المسؤولين السعوديين لم يوضحوا ما هو المسار المقبول لإقامة دولة فلسطينية، رغم أن نتنياهو يعارض إقامة دولة فلسطينية حتى بعد وقف الحرب.

وعليه، فإن ابن سلمان مستعد لانتهاز الفرصة في حال حصّل مطالبه بإبرام اتفاق دفاعي، والمساعدة في البرنامج النووي السعودي، وانتزع صيغة مقبولة بشأن إقامة دولة فلسطينية. وفي هذا الخصوص، ترى واشنطن أن رغبة الرياض القوية في الحصول على ضمانات دفاعية أمريكية تعني أنها ستكون مستعدة

لإبداء بعض المرونة بمسار إقامة دولة فلسطينية. وفي إطار ما يمكن أن يدلل على هذا التوجه السعودي، قال علي الشهابي، الكاتب والمحلل السعودي، لشبكة سي إن إن، بأنه "لا تزال الحكومة السعودية منفتحة على التطبيع بشرط أن تتخذ إسرائيل خطوات ملموسة على الأرض لإرساء أسس حل الدولتين. سيكون ذلك، على سبيل المثال، إزالة الحصار بشكل كامل عن غزة، وتمكين السلطة الفلسطينية بشكل كامل في غزة والضفة الغربية، والانسحاب من المناطق الرئيسية في الضفة الغربية وما إلى ذلك".

خامسًا: إطار الاتفاق الدفاعي الذي يطالب به السعوديون

ضمن المعادلة التي قامت عليها السعودية "النفط مقابل الحماية"، وفي ظل التهديد الدائم الذي يراه ابن سلمان على أمن المملكة، تتصدر الاتفاقية الدفاعية الشروط الأخرى في سلّم المطالب السعودية للقبول بصفقة التطبيع مع "إسرائيل". وترفض السعودية اتفاقًا ينحصر بمجرد علاقة تعاون تخضع للحسابات الأميركية المتبدلة، بل تريد انتزاع التزام أمني بالحماية.

وقال مصدر في واشنطن إن ولي العهد السعودي طلب معاهدة على غرار تلك الخاصة بحلف شمال الأطلسي، لكن واشنطن متردّدة في الوصول إلى حد الالتزام بمثل ما ينص عليه البند الخامس من اتفاقية حلف شمال الأطلسي ومفاده أن شن هجوم على أي عضو يعد هجوما على جميع الحلفاء. وذكر تقرير لصحيفة نيويورك تايمز أن شروط المعاهدة تشبه الاتفاقيات العسكرية التي أبرمتها الولايات المتحدة مع حلفائها المقربين اليابان وكوريا الجنوبية، والتي تعتبر من بين أقوى المعاهدات التي أبرمتها الولايات المتحدة خارج اتفاقياتها الأوروبية.

لكن واشنطن تريد إبرام اتفاق تتعهد بموجبه تقديم دعم عسكري من دون التقيد بنشر قوات أمريكية في ظل معارضة قوية تواجه هذه الاتفاقية في مجلس النواب الأميركي. وسيتعين على إدارة بايدن الموافقة على الاتفاق في مجلس الشيوخ حتى يونيو المقبل، وبعد ذلك سيكون من الصعب للغاية الترويج له بسبب قرب موعد الانتخابات الرئاسية.

لكن هذا الطريق لن يكون معبّدًا أمام بايدن في ظل معارضة قوية في الكونغرس لمثل هكذا اتفاقية. ومنذ تسلم الملك سلمان الحكم، برزت مطالبات عدة بضرورة إعادة تقييم العلاقات مع الرياض على خلفية سياساتها الخارجية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان في المملكة. وفي هذا السياق، برزت تقارير تقول إن من بين المطالب الأميركية قد يكون فرض توسيع هامش الحريات في السعودية. وتشير الأرقام إلى أن أكثر من نصف الأمريكيين يعارضون إبرام اتفاقية دفاعية مع السعودية، من شأنها أن تلزم الولايات المتحدة بإرسال قوات للدفاع عن المملكة في حالة تعرضه للهجوم. ووفق استطلاع للرأي أجرته شركة هاريس بول للتحليلات والأبحاث بالتعاون مع معهد كوينسي في سبتمبر 2023، فقد قال 55% من الجمهوريين والديمقراطيين إنهم يعارضون مثل هذا الاتفاق.

وضمن هذه المباحثات، قد تكون المملكة مستعدة لقبول اتفاق لا يشتمل على ضمانات يقدمها البند الخامس لمعاهدة حلف شمال الأطلسي، لكنه ينص على التزام الولايات المتحدة بحماية السعودية إذا تعرضت أراضيها لهجوم. كما قد تتنازل الرياض في بعض خططها المتعلقة بالتكنولوجيا النووية المدنية، وتوقع على المادة 123 من قانون الطاقة الذرية الأمريكي، التي تؤسس لإطار عمل للتعاون النووي السلمي مع

الولايات المتحدة، وهي خطوة رفضت الرياض من قبل اتخاذها. ووفقًا لبلومبيرغ، فإن الولايات المتحدة تطلب من السعودية تقليص علاقاتها مع الصين في مجالات التكنولوجيا المتطورة الحساسة مقابل علاقات الحصول على منحها علاقات أمنية أقوى.

يفصّل تقرير لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي عن المستويات الثلاث المطروحة في اتفاقية الدفاع المحتملة بين واشنطن والرياض، وهي على الشكل التالي:

1- معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو): وهي أعلى عتبة للمعاهدات والاتفاقيات الأمنية، إذ تطلب في مادتها الخامسة من الدول الأعضاء اتخاذ خطوات لمساعدة بعضها البعض، بما في ذلك العمل العسكري، في حالة تعرض أي عضو لهجوم عسكري.

2- شريك دفاعي رئيسي: وهي مرتبة أقل بخطوة واحدة، بحيث يمكن للولايات المتحدة، بناءً على سلطة الرئيس، تحديد السعودية كشريك دفاعي رئيسي، وهو ما لا يلزمها باتخاذ أي عمل عسكري إلى جانب المملكة.

3- حليف رئيسي من خارج الناتو: وهو المستوى الأدنى، وهو تعريف يسمح بزيادة التعاون الأمني والتكنولوجي، لكنه لا يقيد الولايات المتحدة. وتتمتع مصر وقطر والبحرين وباكستان والكيان الإسرائيلي، بهذا الوضع.

ويمكن لهذه الخطوة أن ترفع مستوى العلاقة الدفاعية بين الولايات المتحدة والسعودية، إذ تتمتع الدول الحليفة الرئيسية من خارج "الناتو" بأولوية الوصول إلى البرنامج الأمريكي للمواد الدفاعية الزائدة (EDA)، ويمكنها استضافة مخزون احتياطي الحرب الأمريكي، وتكون قادرة على إجراء "مشاريع بحث وتطوير التعاون بشأن معدات الدفاع والذخائر" مع الشركات الأمريكية، وهو ما قد يعزز جهود السعودية لدعم قطاع صناعاتها الدفاعية المحلية.

سادسًا: سباق التسلّح في المنطقة والحاجة السعودية للحماية

تحدد الرياض ضمن بنود التطبيع شرط الحصول على صفقات أسلحة أميركية. وتعد هذه النقطة محل جذب بين الطرفين. فمن جهة، تريد واشنطن تقييد الانفتاح السعودي على سوق السلاح الصيني الذي أبدى استعدادا لتزويد المملكة السعودية بأسلحة متطورة ترغب بها، وهو عرض لوحت به السعودية كرسالة تحذير للجانب الأميركي. ومن وجهة نظر الرياض، ترى أنها ان تقبل بأقل من التعهدات الأمنية التي حصلت عليها دول التطبيع الأخرى وفي مقدمتها الإمارات، التي حصلت على تعهد بصفقة طائرات مقاتلة هجومية من طراز "إف-35"، وطائرات بدون طيار من طراز "إم كيو-9 ريبر"، ومجموعة متنوعة من الصواريخ الموجهة بدقة، لكن عملية البيع البالغة قيمتها 23 مليار دولار انهارت بعدما كشف عن بناء منشأة عسكرية صينية سرية في مجمع ميناء أبوظبي. كما ترى الرياض فرصة لتفعيل وعود عقود التسليح في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، ومن بينها منظومة الدفاع الصاروخية "ثاد"، وصواريخ أنظمة الدفاع الجوي "باتريوت".

وإلى جانب المعارضة الشديدة لصفقات تسليح الرياض، تبرز العقدة الأميركية الثانية في ضمان التفوق العسكري النوعي للكيان الصهيوني في المنطقة. لكن هذه النقطة، قد لا تكون عقبة في ضوء تسوية قد تشمل تقييد عمليات البيع للأنظمة الأمريكية، مدفوعة برغبة الكيان في إبرام اتفاقية التطبيع، ومصلحته في بقاء العسكرة الأميركية في المنطقة.

خلاصة

في الختام، فيما تفرض المتغيرات في المنطقة بعد عملية طوفان الأقصى، وفي ضوء العدوان الإسرائيلي والإبادة الجماعية في غزة أن تتخذ السعودية الخطوات متضامنة مع الفلسطينيين، حتى لو قررت المضي في ركب التطبيع، كأن يكون شرط إقامة دولة فلسطينية بندًا لا تنازل عنه، وبالتالي تحصيل مطلب ما للفلسطينيين، إلا أن الوقائع تشير إلى أن القضية الفلسطينية لا تخرج عن دائرة الاستثمار السياسي. وبالتالي فهي لا تعدو كونها أداة لتحسين موقفها التفاوضي من خلال الضغط لانتزاع أقصى تنازلات ممكن من الطرف الأميركي.

وبالتالي سيدور الحديث عن القضية الفلسطينية كملف للمساومة مقابل تحصيل ضمانات تتعلق بالمصالح السعودية. وإن كانت الرياض غير مستعدة أن تتنازل عن أي من شروطها السابقة التي منعت إتمام الصفقة حتى اليوم، إلا أنها لن تتوان عن التنازل عمّا تطالب به لصالح الفلسطينيين.

وتتمحور الحسابات السعودية فيما يلي:

- تريد السعودية الحفاظ على الحوار السعودي – الإيراني والحوار السعودي – اليمني لتجنب تداعيات توسع التوتر الأمني في المنطقة
- تريد السعودية المضي في صفقة التطبيع لدعم مشاريعها الاقتصادية وتحصيل شروطها الأمنية والنووية
- تريد السعودية غطاءً يخفف حدة الهجوم عليها في حال إتمام التطبيع مع خلال تحصيل مكاسب شكلية للفلسطينيين

هذا من وجهة النظر السعودية. أما بالنسبة إلى الأميركيين، فالحسابات على المدى القصير تتعلّق بتحصيل مكسب سياسي انتخابي بالنسبة لإدارة الرئيس جو بايدن. فيما تهدف الحسابات على المدى الطويل بالرغبة في إبعاد السعودية عن النفوذ الصيني والروسي، وبقائها في فلك التبعية لواشنطن. وستستغل الولايات المتحدة الأميركية مكسب التطبيع لإغراء كيان الاحتلال في التنازل لصالح تحقيق شروط تطلبها السعودية مقابل الصفقة، كتقديم ضمانات أمنية أو الموافقة على امتلاك برنامج نووي سلمي. ويندرج ضمن الحسابات الأميركية أيضًا، إعادة نوع من التوازن للمشروع الأميركي في المنطقة، والذي مُني بضربة قاصمة مع توحّد الساحات في مواجهة العدوان على غزة، وبروز المشروع المقاوم كمشروع يواجه آلة القتل الإسرائيلية، مقابل انحسار موجة المطبعين بعدما انكشفت شماعة الترويج للسلام مع "إسرائيل" في المنطقة. محادثات إدارة بايدن تتمحور حول الحاجة إلى التزام إسرائيلي بدولة فلسطينية،

وانسحابا من بعض أراضي الضفة الغربية أو وقفا حقيقيا للمستوطنات، تزامنا مع إنشاء "مجموعة اتصال" للضغط من أجل "إصلاح السلطة الفلسطينية" تشمل مصر والأردن والسعودية والإمارات وربما تركيا وقطر. محادثات تترجم على أرض الواقع بمطالب أميركية بإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وتجميد مشروع الاستيطان مؤقتا، من دون ضمانات بوقفه أو تفكيكه.

تنسجم هذه المخاوف من مخاوف خليجية – سعودية ترى في المشروع المقاوم تهديدا لمصالحها في الأمنية والاقتصادية في المنطقة، والمخاوف الإسرائيلية التي ترى فيها تهديدًا وجوديًا. لذلك، فإن تحقيق هدف القضاء على الحركات المقاومة في المنطقة، قد يكون الحل الأمثل له تقديم بديل يؤمن مصالح الأطراف الثلاثة، من خلال حل إقامة الدولتين وتقوية الحلف العربي الإسرائيلي بحماية أميركية في مواجهة محور المقاومة. تضع الإيكونيميست إطارًا واضحًا لهذه المعادلة الشائكة، داعية إلى التفكير في المشكلة كمجموعة من المربعات المتداخلة فتقول: "مفتاح إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو حل الدولتين، مع وجود دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل؛ ومفتاح حل الدولتين هو صفقة التطبيع السعودية؛ ومفتاح التطبيع السعودي هو إنهاء الحرب في غزة؛ ومفتاح إنهاء الحرب في غزة هو اتفاق الرهائن".

وما بين الحسابات السعودية والأميركية، تبرز الحسابات الإسرائيلية المغردة خارج هذا السرب. إذ تكمن الأولوية لدى الإسرائيلي في القضاء على حركة المقاومة حماس ومعها باقي حركات المقاومة، وتوجيه ضربة قاضية لمحور المقاومة، لما في ذلك من تداعيات تهدد وجود الكيان في المنطقة. ولهذا فإن حكومة نتنياهو ترفض منح أي مكاسب للفلسطينيين، والحل الوحيد بالنسبة إليه بقاء أمد الصراع مفتوحًا تنفيذا لمخطط تهجير سكان قطاع غزة، وإعادة تفعيل مشاريع بناء المستوطنات.

في الخلاصة، السعودية أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن تتم صفقة التطبيع بمحادثاتها التي سبقت عملية 7 من أكتوبر، أي من دون البند الفلسطيني، وبالتالي تتحمل عواقب لا طاقة لها عليها، أو أن تؤجل صفقة التطبيع إلى ما بعد انتهاء العدوان، وتحاول تجيير تداعيات الحرب إلى صالحها. وما بين الخيار الأول والثاني، يبقى الثابت الوحيد هو الحاجة للحماية التي تؤطر الحسابات السعودية، وتدفعها لاتخاذ قرارات بحثا عن عبور آمن في ظل مرحلة تعيد رسم المشهد في المنطقة وتوزيع موازين القوى فيها.